



فريق العمل الدولي
الخاص المعني بالمعلمين في
إطار التعليم حتى عام 2030



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة



منظمة العمل الدولية

دعم المعلمين في جهود العودة إلى المدارس

دليل لوضعي السياسات

توفر هذه الوثيقة التوجيهات اللازمة لوضعي السياسات بشأن التدابير الرامية إلى دعم المعلمين وموظفي

التعليم عند إعادة فتح المدارس في أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد وبعدها

أيار/مايو

رسائل أساسية

- أصبحت سلامة المعلمين والطلاب وموظفي المدرسة وصحتهم أمراً ذا أهمية قصوى مع إعادة فتح المدارس، إذ يجب على كل مدرسة أن تطبق إلى أقصى حد ممكن تدابير الصحة والسلامة وبروتوكولات النظافة الصحية المعترف بها دولياً، وفقاً لبنيتها التحتية وميزانيتها وموظفيها ومواردها.
- من الضروري إجراء حوار اجتماعي مع المعلمين والموظفين والمنظمات الممثلة لهم في وضع وتنفيذ تدابير السلامة والصحة بالإضافة إلى كل سياسات الأوبئة الأخرى ذات الصلة بالمدارس.
- يجب أن تتوقع استجابات العودة إلى المدارس بعد أزمة فيروس كورونا المستجد الأثر النفسي والاجتماعي والعاطفي للوباء على جميع الطلاب والمعلمين وموظفي المدرسة، وأن تضمن هذه الاستجابات توفر الموارد وخدمات الدعم وإتاحتها لأي من أعضاء المجتمع المدرسي.
- من المهم للغاية أن يتلقى المعلمون وموظفو الدعم المدرسي تدريباً مهنيًا وإعداداً كافياً لتيسير وتسهيل جهود العودة إلى المدارس. ويجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار البروتوكولات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالصحة والنظافة الشخصية ومتطلبات التدريس والتعلم في المدارس وداخل حجرات الصف، والتحديات المتمثلة في تقليل أحجام الفصول الدراسية وتقليل وقت التعلم، بالإضافة إلى المتطلبات التي تواجه المعلمين الذين يقومون بالتدريس المباشر (وجهاً لوجه) والتعليم عن بعد.
- تحتاج نظم التعليم إلى ضمان وجود العدد الكافي من المعلمين المؤهلين والمناسبين، وتحديث الجداول الزمنية للحصص، وحماية حقوق المعلمين وظروف عملهم أثناء الجهود التي تبذل من أجل العودة إلى المدارس. وينبغي أن تشمل الاعتبارات ما يلي: تعيين معلمين إضافيين؛ بجداول زمنية مرنة أو بدوام جزئي، الالتزامات الأسرية للمعلمين وعوامل المخاطرة الشخصية؛ والمقدرة على ضمان الحد الأدنى من ساعات التدريس خلال اليوم الدراسي.
- وعلى الرغم من الضغوط على الموارد المالية، إلا أن الاستثمار في الاستجابات التعليمية يشكل أهمية بالغة لمعالجة الاحتياجات المتغيرة للمعلمين والمدارس.

مقدمة

يعود الملايين من المعلمين وموظفي الدعم¹ في جميع أنحاء العالم إلى مدارسهم، كما يعود ملايين الطلاب إلى غرف الدراسة عندما تفتح المدارس أبوابها من جديد بعد الإغلاق الذي حدث بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد.

كان المعلمون منذ بداية الأزمة على قدر كبير من الأهمية لضمان استمرار التعلم من خلال التعلم عن بُعد حيثما كان ذلك ممكناً، مع وضع صحة الطلاب المتعلمين في الاعتبار. ومع العودة إلى المدارس سيلعب المعلمون ومديرو المدارس وموظفو

¹ موظفو الدعم يقصد بهم مجموعة واسعة من الموظفين والإداريين والفنيين وكل العاملين في قطاع التعليم مثل مساعدي التدريس وممرضات المدارس والمشرفين النفسيين وعمال النظافة والعاملين في مجال وجبات الطلاب الغذائية وسائقي الحافلات المدرسية.

دعم التعليم أدواراً رئيسية في إيجاد أماكن تعلم آمنة، وفي تعديل المناهج الدراسية والتقييم، ودعم الطلاب المنحدرين من مجتمعات وبيئات مهمشة.

من المهم أن يأخذ توقيت إعادة فتح المدارس المصلحة العليا لجميع أفراد المدرسة في الاعتبار، واستعداد النظام التعليمي، ومعايير الصحة العامة بشكل عام. لا بد أن يتم تحديد عودة الطلاب والمعلمين إلى المدارس بناء على تقييم المكاسب والمخاطر، واستناداً إلى الأدلة الشاملة التي تقدمها القطاعات الصحية المحددة ذات الصلة بالتعليم، والصحة العامة، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

يتطلب الوضع أن تنخرط الحكومات في حوار سياسي متواصل، وأن تعمل على وجه السرعة في وضع الخطط والبروتوكولات الوطنية لتوجيه العودة إلى المدارس. ويمكن للسلطات المركزية حينئذٍ أن تقوم بإلغاء مركزية صنع القرار وتنفيذه، حتى تتمكن السلطات المحلية من وضع استجابات تستند إلى الاحتياجات والأولويات المحلية، بما في ذلك وضع خطط مدرسية فردية.

وتواجه السلطات التعليمية خيارات صعبة في إعادة فتح المدارس، ولهذا السبب فإن هذه المبادئ التوجيهية تقدم سلسلة من التوصيات، مع الاعتراف بضرورة ألا تغفل البلدان أولوياتها الخاصة بها في ضوء السياق الوطني، وأن تتخذ قرارات مستنيرة من خلال الحوار مع جميع أصحاب المصلحة.

وقد وضعت هذه المبادئ التوجيهية لدعم صانعي السياسات في اتخاذ القرارات الخاصة بهم وفي وضع الإجراءات لفتح المدارس. وتتوفر معلومات إضافية على شبكة الانترنت، مثل: إطار إعادة فتح المدارس واعتبارات منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتدابير الصحة العامة ذات الصلة بالمدارس.

أولاً: الحوار الاجتماعي والتواصل

يعد الحوار الاجتماعي والحوار المتعلق بالسياسات بين السلطات المدرسية والمجتمع التعليمي أمراً أساسياً لصياغة استجابات فعالة لوباء كورونا المستجد على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة والمدرسة. يجب أن يشمل هذا الحوار المعلمين وموظفي المدرسة والمنظمات التي تمثلهم بالإضافة إلى الآباء والمجتمع المحلي والطلاب، وهذا من شأنه أن يضمن الاستماع إلى جميع وجهات النظر عند التخطيط لتدابير السلامة المدرسية وتطوير ممارسات تدريسية للتخفيف من فقدان التعلم في مرحلة ما بعد الوباء. كما ينبغي أن يشمل الحوار ممثلين عن الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة لضمان النظر في احتياجاتهم. يتعين على السلطات التعليمية القيام بما يلي:

- ❖ التأكد من استشارة المعلمين وموظفي الدعم وممثلهم في عملية اتخاذ القرار والتخطيط، بما في ذلك اتخاذ توقيت إعادة فتح المدارس والعمليات المتعلقة به بأمان. كما يتعين على السلطات التعليمية ضمان تمثيل المرأة في هياكل الحوار الاجتماعي واللجان المهنية المشتركة للسلامة والصحة.
- ❖ إعطاء الأولوية للحوار والتواصل المفتوح والواضح والمنتظم بين المعلمين ومديري المدارس، وكذلك المجتمعات المحلية وأولياء الأمور والمتعلمين. واستخدام وسائل البث التقليدية والمنصات الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانياً: السلامة والصحة

ومع إعادة فتح المدارس، فإن صحة المتعلمين وموظفي المدرسة تصبح ذات أهمية قصوى. لذلك فإن ظروف العمل الآمنة والصحية في المدارس تعد أمراً أساسياً للعمل بشكلٍ لائقٍ في المدرسة، وشيئاً ضرورياً للحفاظ على الدافعية والفعالية أثناء الوباء وبعده. يجب على المدارس أن تقوم بتكثيف التدابير اللازمة لضمان السلامة والصحة للطلاب والموظفين بما يتفق مع السياقات المحلية ويتماشى مع أي اتفاقيات دولية مصدق عليها، ومع القوانين والتدابير الوطنية والصحية.

يتعين على السلطات التعليمية القيام بما يلي:

- ❖ الالتزام بالمبادئ العامة للصحة والسلامة المهنية، لا سيما الإرشادات التوجيهية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد والصادرة عن المنظمات الدولية (مثل منظمة الصحة العالمية)، والتي يتعاون فيها المعلمون وموظفو الدعم التعليمي مع مديري المدارس لضمان سلامتهم وسلامة الطلاب والزملاء الآخرين. كما يتعين توفير معلومات عن المخاطر المحتملة في البيئة المدرسية للمعلمين وضمان إجراء فحوصات مجانية للحالات التي يشتبه فيها وإجراء فحوصات دورية مجانية متى ما كان ذلك ممكناً، وتطوير أنظمة للإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها.
- ❖ تطبيق التدابير اللازمة لمنع انتقال العدوى وتوفير معدات الوقاية الشخصية، والتدريب على كيفية استخدامها بشكل صحيح. كما يتعين إشراك المعلمين في مناقشاتٍ حول كيفية تطبيق المعايير الدولية داخل حجرات الدرس وفي المدرسة ككل. تطوير المعايير وتعريف المعلمين باللوائح الخاصة بإعادة تنظيم التعلم داخل حجرات الدرس، بما في ذلك وضع حد أعلى لعدد الطلاب في الحجرة الواحدة، بما يتفق مع المعايير الخاصة بالتباعد الجسدي بين الأفراد.

ثالثاً: رفاه المعلمين النفسية والاجتماعية والعاطفية

قد تؤدي جائحة فيروس كورونا المستجد إلى حدوث ضائقة نفسية لدى المعلمين والطلاب وعائلاتهم. بالنسبة للمعلمين، يمكن أن تنشأ هذه الضائقة من المخاطر الصحية ذات الصلة ومن زيادة عبء العمل في التدريس بطرقٍ جديدة وأساليب صعبة مع التدريب غير الكافي. وقد يؤدي هذا إلى الاستنزاف الذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الغياب بين المعلمين عن المدرسة، بل ربما يدفع بعضهم إلى ترك وظائفهم، وهو الأمر الذي قد يقوض الجهود الرامية إلى بناء قدرة المدرسة على الصمود. لذلك ينبغي للاستجابات التعليمية لوباء كورونا المستجد أن تضمن حصول المعلمين والموظفين على الدعم النفسي والاجتماعي المستمر، وسيكون ذلك أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمعلمين المكلفين بتوفير الدعم نفسه للطلاب والعائلات.

يتعين على السلطات التعليمية القيام بما يلي:

- ❖ إعطاء الأولوية لدعم صحة المعلمين والطلاب الجسدية والنفسية والاجتماعية والعاطفية، لتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم الأكاديمية وتزويد المعلمين بالمبادئ التوجيهية حول التوقعات الخاصة بالتدريس والتعلم والتقييم. ضمان استمرار تلقي المعلمين - بما فيهم المعلمين المتعاقدين - للمرتبات والاستحقاقات المنتظمة من أجل ضمان ولائهم. كما يتعين على السلطات التعليمية تبسيط الأعمال الإدارية الورقية وتقليل الالتزام بإعداد التقارير، حيثما كان ذلك ممكناً.



- ❖ ضمان توفير الموارد للمعلمين لتلقي الدعم النفسي والاجتماعي العاطفي وتدريب مديري المدارس والمعلمين، بالتعاون مع معاهد تدريب المعلمين، للتعرف على علامات التوتر لدى الموظفين والطلاب واتخاذ الإجراءات اللازمة.
- ❖ حماية الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، مثل المعلمين وموظفي الدعم الذين قد يكونون معرضين للخطر، بما في ذلك النساء، وأولئك الذين بلغوا سناً متقدمة، وأولئك الذين يعانون من أمراض سابقة. كما يجب تدريب مديري المدارس والمعلمين على تحديد الطلاب المعرضين للخطر للحد من تسريحهم من المدرسة، ومساعدة من تسربوا بالفعل على العودة للمدرسة. كذلك يجب إدراك أن للمعلمات دوراً رئيساً في الوصول إلى الفتيات المعرضات للخطر، وتدريب المعلمين على مساعدة الطلاب الذين قد يعانون من الصدمات النفسية.
- ❖ مكافحة الوصم والتمييز من خلال التأكد من وضع السياسات والأنظمة المناسبة والتأكد من أن مديري المدارس والمعلمين يتم دعمهم لمنع الإقصاء والتنمر الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، بما في ذلك موظفي المدارس والطلاب الذين يُنظر إليهم على أنهم مصابون بالعدوى استناداً إلى عوامل معينة مثل العرق.

رابعاً: إعداد المعلمين والتعلم

من المهم استشارة المعلمين والمنظمات التي تمثلهم بشأن العودة إلى المدارس، وتزويد المعلمين وموظفي المدرسة بالتدريب الكافي والموارد اللازمة لاستئناف العمل في الفصول الدراسية. وهذا الدعم مهم خاصة عندما تفرض على المعلمين ضغوط عمل إضافية على الوقت المتاح لهم إذا كان مطلوباً منهم القيام بالتدريس المباشر وجهاً لوجه أو التعليم عن بُعد، إذا اختار أولياء الأمور الإبقاء على أبنائهم الطلاب في المنازل.

يتعين على السلطات التعليمية القيام بما يلي:

- ❖ إشراك المعلمين ودعمهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل المناهج الدراسية والتقييم، وإشراك المعلمين والمنظمات التي تمثلهم في المشاورات الوطنية التي تهدف إلى تحديد الأهداف التعليمية الرئيسة وإعادة تنظيم المناهج الدراسية، ومواءمة التقييم بناءً على التقييم المدرسي المعدل.
- ❖ الاعتراف بالدور الرئيس للمعلمين في تحديد فجوات التعلم وتنظيم الاستراتيجيات التعليمية، بما في ذلك دعم الطلاب المحرومين. كما يجب دعم المعلمين لإعادة تنظيم الفصول الدراسية بما يسمح بتقديم التدريس الفردي للطلاب وإجراء التقييم المناسب للتعلم والاستجابات العلاجية، مع الالتزام باللوائح التنظيمية الخاصة بالتباعد الجسدي. إضافة إلى ذلك يجب تزويد المعلمين بإرشادات حول كيفية عمل توازن بين تدريس بين الطلاب في الفصول الدراسية، وبين تدريس أولئك الذين يستمرون في التعلم عن بُعد، وغيرهم في المناهج المختلطة.
- ❖ تدريب المعلمين على الاستجابة للحالات الطارئة، والبحث عن طرق تدريس بديلة ومبتكرة، وتحديث الأحكام المتعلقة بالتعليم عن بعد والتعليم في حالات الطوارئ لتعزيز المرونة في النظم التعليمية، إلى جانب التعاون مع معاهد تدريب المعلمين من أجل تعزيز التدريب على الأدوات التي تزيد من قدرة المعلمين على الإبداع التربوي بما في ذلك محو الأمية الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات التدريس التي تركز على الطفل.
- ❖ تأجيل تقييمات أداء المعلم أو تكييفها كي تراعي التغييرات التي حدثت في ممارسات التدريس، والتأكد من أن لعمليات التقييم وظيفة تكوينية تعمل على استعراض كيفية تنفيذ المعلمين للطرق المبتكرة في التدريس لضمان حصول جميع الأطفال إلى فرص تعلم مستمر وبيئة تعلم داعمة اجتماعياً وعاطفياً.
- ❖ إنشاء شبكات لدعم الأقران ومجتمعات الممارسة للمعلمين وتعزيز التعاون على مستوى المدرسة والمنطقة والمستوى الوطني والعالمي من أجل تبادل الممارسات الجيدة والشائعة في العودة إلى المدرسة.



خامساً: نشر المعلمين، وحقوقهم وظروف عملهم

إن اتخاذ القرار بشأن الكيفية التي ينبغي أن تتم بها العودة إلى المدرسة ومتى ينبغي أن يحدث ذلك لهو أمر معقد. ونظراً للاحتياجات الصحية والأمن الضرورية الواجب مراعاتها، بما في ذلك التباعد الجسدي، فإن إعادة فتح المدارس قد تكشف عن فجوات في الموارد البشرية وتخلق جداول عمل صعبة. ومع تعرض نظم التعليم لضغوط بالفعل، فهناك مخاطر تتمثل في أن يختار صانعو القرار هذه اللحظة لتقليل التكاليف، الأمر الذي من شأنه أن يعرض حقوق المعلمين وظروف العمل الخاصة بهم للخطر.

يتعين على السلطات التعليمية القيام بما يلي:

- ❖ ضمان وجود عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس وموظفي الدعم. إذا كان هناك نقص في عدد المعلمين، قم بوضع استراتيجيات توظيف سريعة تشمل تعيين معلمين بعقود مؤقتة، ومعلمين بدليين، ومساعدتي تدريس، ويتم ذلك بالتشاور مع المنظمات الممثلة للمعلمين. قم بتوظيف معلمين جدد على أساس الحد الأدنى من المؤهلات المهنية، مع مراعاة الكفاءات التعليمية والسمات الشخصية مثل الجنس والسن والثقافة واللغة.
- ❖ الحفاظ على حقوق المعلمين ووضعهم، من خلال ضمان توفير المرتبات والاستحقاقات. بما في ذلك الإجازات المرضية والاستحقاقات الطبية. وفقاً للمعايير المنصوص عليها في لوائح الخدمة المدنية أو الالتزامات التعاقدية ويشمل ذلك إغلاق المدارس أو العزل الانفرادي بسبب الوباء.

- ❖ تطوير خطط وجداول تتسم بالمرونة مثل العودة إلى المدرسة بالتدرج، أو العمل بنظام الأيام البديلة، أو العمل بدوامين، لتسهيل الابتعاد الجسدي بين الطلاب. وحتى يتم تحفيز دافعية المعلمين، يجب أن ينعكس استخدام التدابير (مثل العمل بدوامين الذي يساعد على تقليل أحجام الفصول الدراسية) في أجور المعلمين. كما يجب ضمان الحد الأدنى من ساعات العمل في اليوم الواحد.
- ❖ دعم المعلمين وموظفي الدعم الذين يتحملون مسؤوليات أسرية من خلال ترتيبات عمل مرنة، لا سيما النساء، اللواتي غالباً ما يتحملن معظم الواجبات الأسرية أثناء الوباء.

سادساً: الموارد المالية والاستثمارات

تشكل التكاليف المتعلقة بمرتبات المعلمين واستحقاقاتهم أكبر النفقات المتكررة في ميزانيات التعليم في أغلب البلدان، خاصة في الاقتصادات المنخفضة الدخل. وقد تنخفض الموارد المتاحة إذا انخفضت الإيرادات الوطنية نتيجة لأزمة فيروس كورونا المستجد.

يتعين على السلطات التعليمية القيام بما يلي:

- ❖ تقييم أثر الأزمة على ميزانيات التعليم والتكيف لضمان استجابة منسقة تحقق الأهداف والأولويات المنقحة. وفي الحالات التي تكون فيها نقص في الميزانية، يجب التفكير في إعادة تخصيص الاستراتيجيات وبناء علاقات متضافرة مع مجتمع المانحين حتى لا يؤثر خفض النفقات على ظروف المعلم أو نواتج التدريس والتعلم.
- ❖ مقاومة الممارسات التي تضر بمهنة التدريس وجودة التعليم، مثل زيادة ساعات التدريس أو تعيين معلمين غير مدربين. يجب تشجيع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص على الحفاظ بجميع مدفوعات مرتبات المعلمين وموظفي الدعم الآخرين.
- ❖ الاستثمار في المعلمين وموظفي الدعم التعليمي، بما في ذلك المرتبات، والتعليم عن بعد، والتعليم في حالات الطوارئ والدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين.
- ❖ الاستثمار في البنية التحتية الضرورية للمدرسية، وفي تجديد المرافق اللازمة أو تحسينها كلما أمكن ذلك. تزويد الطلاب والمعلمين بمعدات النظافة الشخصية ودورات المياه اللازمة، مثل المنتجات المضادة للبكتيريا والكمادات والقفازات.

سابعاً: المراقبة والتقييم

سيكون من الضروري مع إعادة فتح المدارس مراقبة وتقييم الوضع وتكييفه حسب الضرورة. ينبغي على وزارات التعليم والسلطات اللامركزية ومديري المدارس وضع أطر لقياس التقدم المحرز في مختلف المراحل المخططة ووضع معايير له. كما ينبغي لها أن تأخذ في الحسبان دور المعلمين في توفير التدريس الجيد وتعزيز بيئة تعلم آمنة.

يتعين على السلطات التعليمية القيام بما يلي:

- ❖ تقييم المخاطر الصحية وعوامل الوقاية باستمرار لإبلاغ صانعي القرار بمعلومات حول الجدول الزمني وإجراءات العودة إلى المدارس. كما يتعين عليها مراقبة حالات غياب بين المعلمين والطلاب وتتبع حالات الإصابة بالمرض وتطوره، وتقييم الحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. كذلك يجب جمع بيانات مفصلة ومصنفة عن الاحتياجات التعليمية للفئات

الضعيفة، بما فيها الفتيات، والمعوقين، والمشردين، والأقليات الثقافية واللغوية، والمتعلمين الذين لديهم ظروف صحية موجودة سابقاً.

❖ تطوير وتنفيذ أنظمة لمراقبة أوضاع المعلمين الاجتماعية، باستخدام أي نظم معلومات لإدارة التعليم والمعلمين، تتعلق بحقوقهم وظروف عملهم (بما في ذلك ساعات العمل والتدريس)، وتطوير مؤشرات لقياس التوتر المتعلق بتغيير الأدوار والمسؤوليات وقياس المخاوف المتعلقة بالصحة والرفاهية. كما يتعين مراقبة التدخلات في التدريب من أجل دعم المعلمين في العودة إلى المدارس والتعليم عن بعد المتزامن للطلاب الذين يتعلمون من منازلهم.

تتوفر قائمة كاملة بالموارد ومجموعة أدوات لمديري المدارس على الإنترنت على الموقع www.teachertaskforce.org ، وهناك أيضاً قائمة كاملة بمعايير العمل الدولية والموارد المتعلقة بالحق في التعليم.

تم دعم هذه الترجمة بسخاء من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج (ABEGS).



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب الترخيص Attribution-Share Alike 3.0 (IGO CC-BY-SA 3.0 IGO) (<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo>)

ويقبل المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en>).

تتطبق الرخصة الحالية حصرياً على المحتوى النصي للمنشور. لاستخدام أي مواد غير محددة بوضوح على أنها تابعة لليونسكو، يجب طلب إذن مسبق من خلال البريد الإلكتروني التالي: publication.copyright@unesco.org

أو العنوان البريدي التالي: UNESCO Publishing, 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP France.



لا تُعتبر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو أو فريق العمل الدولي الخاص بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام 2030 بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها. إن الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور تخص مؤلفيها؛ ولا تعكس بالضرورة أفكار اليونسكو وآراءها، وهي غير مُلزِمة للمنظمة.

فريق العمل الدولي الخاص بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام 2030 (المعروف أيضاً باسم فريق العمل الخاص بالمعلمين) هو تحالف عالمي ومستقل. وأعضاؤه هم من الحكومات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات التنمية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة التي تصافر جهودها معاً لتعزيز المسائل المتعلقة بالمعلمين.

يستضيف مقر اليونسكو في باريس الأمانة العامة لفريق العمل المعني بالمعلمين.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الشبكي التالي:

www.teachertaskforce.org

نُشر في عام 2021 بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وعنوانها هو:

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 2021